



تواصل قوى المعارضة السورية في الغوطة الشرقية رفض أي عروض للهدنة، يقترحها النظام عبر وسطاء محليين، وفق ما علمته " العربي الجديد" ، ما دفع بقائد "جيش الإسلام" ، زهران علوش، إلى حد تخوين كلّ شخص يفاوض النظام من دون الرجوع لأهل "الحلّ والعقد" ، على حد تعبيره.

ويوضح الناطق باسم "جيش الأمة" ، أحد أبرز التشكيلات المقاتلة في الغوطة الشرقية، أمير الشامي، لـ" العربي الجديد" ، أنَّ "أطراً داخلية تنسق مع النظام للتوصّل إلى هدنة في الغوطة الشرقية" ، ويشدد على أن "جيش الأمة رفض الهدنة بشكل كامل، ورفض مجرد الحديث مع الوفد المرسل لهذه الغاية قبل نحو أسبوع، لأنَّ النظام مجرم لا يحترم أيَّ اتفاقيات".

#### عدم الوثوق بنظام الأسد:

وعلى الرغم من أنَّ بإمكان فصائل "الغوطة الشرقية" ، وفق الشامي، "الاستفادة من الهدنة لإعادة الهيكلة بشكل أفضل على الصعيد العسكري، وتنظيم الأمور الإدارية والمدنية، لكنَّ النظام يُثبت في كلِّ المناطق أنَّه لا يحفظ عهداً ولا يمكن الوثوق به، ولهذا نرى أنه ما من حلٍّ إلا باستئصاله بشكل كامل".

من جهته، يؤكّد الناطق باسم "جيش الإسلام" ، عبد الرحمن الشامي، لـ" العربي الجديد" ، أنَّ "الكلام عن هدنة ما هو إلا شائعات يبيّنها النظام بين المدنيين، ليُضعف عزيمتهم وثباتهم وليوهمهم أنَّ خلاص هذه الحرب هي في الهدن والمصالحات" ، مميّزاً بين "المصالحة كمصطلح جديد يعبر عن استسلام مذلٍّ، والهدنة التي هي وقف لإطلاق النار المشروط وبرضا الطرفين".

## اتفاقيات استسلام مذلة:

وكان قائد جيش الإسلام، زهران علوش، قد وصف يوم الأربعاء الماضي، على هامش اجتماع رابطة الإعلاميين، "المصالحات" التي جرت سابقاً في مناطق عدة بريف دمشق، على أنها "اتفاقيات استسلام مذلة، ولا يمكن القبول بها إطلاقاً".

وفي موازاة نفي علوش تلقيه أي عرض للهدنة، يرى أنّ "الجهة المخولة للبتّ بالأمر هي "أهل الحل والعقد" في الغوطة"، في إشارة إلى لجنة تضمّ أعيان البلد والقادة المؤثرين وأصحاب الرأي، محظوظاً في الوقت ذاته، على "أي شخص التفاوض مع النظام في موضوع الهدنة، من دون التنسيق معهم، وأي مخالفة لذلك هي خيانة".

ويعتبر علوش أنّ "النظام، كلما حصل بعض التراجع في الجبهات، يحرك علاءه في الغوطة لخذل الناس وتوهين معنوياتهم ودفعهم إلى الاستسلام"، مؤكداً أنّ "وضع الجبهات في الغوطة جيد، وليس كما تروّجه الشائعات، وما حصل وبالتالي، هو إعادة تجميع للقوات في مناطق يمكن الدفاع عنها".

## الهدنة تفرض جراء الحصار:

وفي ما يتعلّق برؤية المعارضة إلى الهدن، يوضح المنسّق العام "لتجمّع الوطني لقوى الثورة في الغوطة الشرقية"، نزار صمادي، لـ "العربي الجديد"، أنّ "هذا مناطق الريف الدمشقي فرضها النظام بسياسة الحصار الخانق والقصف المتواصل"، ويرى أنها "اتفاقات إذعان واستسلام"، موضحاً أنه "على الرغم من ذلك، خرقها النظام مرات عدّة واستمر بالاعتقال والقصف والحصار".

ويرى الصمادي أنّ "وقف إطلاق النار هو الخطوة الأولى لأيّ هدنة، على أن تسبّبها إجراءات حسن نية وتشمل الإفراج عن المعتقلين من النساء والأطفال، ومن هم فوق السنتين عاماً، وفتح ممرات إنسانية للمناطق المحاصرة وخصوصاً الغوطة الشرقية، وتجنّيب المدنيين كلّ أنواع القصف".

ويؤكّد أنه "بعد تحقيق ما يسبق، يجري التفاوض بشكل غير مباشر عبر طرف ثالث محايده، يفضل أن يكون من الأمم المتحدة، بهدف المراقبة وتحديد الاختراقات، وتحديد أماكن و زمن وقف إطلاق النار، على أن تبقى الشروط الأولى لحسن النية سارية المفعول".

ويؤكّد في الوقت ذاته "انعدام الثقة بهذا النظام، الذي ما زال يرفع ويعمل بشعارات الأسد، "نحرق البلد، الأسد أو لا أحد"، ويقتل كل شيء وبكل أنواع الأسلحة، من دون أن يراعي حرمة طفل أو امرأة أو مدني، حتى الحيوان والنبات".

ولم ينفكّ النظام، بعد اندلاع المواجهات المسلحة مع فصائل المعارضة، أوائل عام 2012، عن تقطيع أوصال ريف دمشق، وعزل المناطق عن بعضها البعض، وفرض الحصار عليها، متبعاً سياسة عَبر عنها بشعار "الجوع أو الركوع".

واضطرت تلك المناطق إلى توقيع اتفاقات "مصالحة" بعد أكثر من سنة ونصف السنة، على حصار خانق حصد أرواح العشرات، بدأت في معضمية الشام، ثم شملت العديد من البلدات، جنوبي دمشق، كما القدم وببيلا وبيت سحم ومخيم اليرموك، وامتدت إلى مناطق أخرى، في بربدة والقابون وحرستا وغيرها، فيما لا تزال داريا تفاوض منذ ثمانية شهور على تفاصيل اتفاق المصالحة.

وتتفاوت تفاصيل الاتفاques من منطقة لأخرى، وتستند بشكل عام على مقايضة خروج مسلحي المعارضة، مقابل السماح بإدخال الطعام والدواء، وتسوية أوضاع من يرغب من المطلوبين للمخابرات، لكنها لم تنجح في حماية السكّان من هجمات متكرّرة لقوات النظام، وابتزازهم من خلال كميات المواد الغذائية التي يسمح بدخولها، واعتقال الناشطين بمن فيهم أولئك الذين خضعوا لتسوية أوضاعهم.

## الغوطة الشرقية عصية على الخضوع والمصالحات:

في المقابل، بقيت بلدات الغوطة الشرقية، التي تحضن أهم الفصائل المسلحة في ريف دمشق، كما "جيش الاسلام"، والاتحاد الاسلامي لأجناد الشام"، و"جيش الامة"، و"فيلق الرحمن"، و"فيلق عمر"، و"ألوية الحبيب المصطفى"، ولواء "أسود الغوطة"، بالإضافة لـ "جبهة النصرة" وغيرها، عصية على الخضوع للمصالحات، بعد نحو سنتين من الحصار والقصف، ما جعلها عرضة لسلسلة من الهجمات المتكررة بمختلف أنواع الأسلحة، بما فيها الغازات السامة.

ويؤكّد طبيب ناشط من مدينة دوما لـ "العربي الجديد"، أنَّ النظام يحاول عبر سلسلة المجازر المتواصلة، والتي أدّت إلى مقتل المئات، خلق حالة من الرفض والتملل في الحاضنة الشعبية، والضغط على قوى المعارضة العسكرية والسياسية، تمهيداً للقبول بشروطه والسير على خطى سرب المصالحات "المذلة"، بهدف إبعاد شبح الخطر عن العاصمة دمشق، وتكميل وشلّ قوى المعارضة وكسر إرادتها.

[العربي الجديد](#)

المصادر: